تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤

تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤ هو الثالث في سلسلة التقارير الاربعة المزمع اصدارها. وقد عالج التقرير الأول (٢٠٠٢) التحديات الأكثر جسامة التي تواجه التنمية في اثنين وعشرين بلدا في العالم العربي في مطالع الالفية الثالثة. وحدد التقرير ثلاثة من وجوه القصور الرئيسة في مجالات المعرفة، والحرية والحكم الصالح، وتمكين النساء.

وركز التقرير الثاني (٢٠٠٣) على فجوة المعرفة المتسعة في العالم العربي، ودعا إلى ردمها بالاستثمار المكثف في التعليم والبحث، وتوسيع آفاق الاستقصاء الثقافي، وتعزيز التفاعل مع الامم الأخرى، وتحقيق الحريات الصحفية.

ويأمل المؤلفون ان يؤدي هذا التقرير الثالث، الذي يقدم مسوحا لجهود الإصلاح السياسي في المنطقة على مدى السنوات الثلاث الماضية، إلى "اذكاء الحوار في المجتمعات العربية حول السبل الكفيلة بتعزيز الحرية واقامة الحكم الصالح". ومن الفائدة ان نشير إلى ان التقرير قد خلا من التطورات الحاصلة في العراق على مستوى الحرية في جميع اشكالها وظهور لبنات في المجتمع المدني فيه.

وأشار واضعو التقرير في نهاية المقدمة التمهيدية للتقرير إلى انه قد "آن الاوان لتعويض ما فات. والامل ألاّ تتأخر الامة العربية مرة ثانية عن الامساك بالمسار التاريخي المؤدي إلى الموقع الذي يليق بها، في عالم جديد شجاع ونبيل، تسهم في اقامته وتنعم بالانتماء إليه".

تقدم حقيقي، ولكنه محدود

تعاقبت بعد الفترة التي يغطيها هذا التقرير سلسلة من الاحداث المهمة، من بينها الانتخابات في العراق وفلسطين، والتعبئة السياسية المحلية في لبنان، والانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية، والإعلان عن اصلاحات رئيسية في الانتخابات الرئاسية في مصر. على ان الضغوط للتغير السياسي، كما يوضح التقرير، ما فتئت تتعاظم داخل المجتمع العربي، مع أنها حققت بعض التقدم الحقيقي.

ومن بعض جوانب هذا التقدم اشتراك الناخبات والمرشحات في الانتخابات التشريعية في عمان؛ وانتخابات رئاسية تنافسية على أساس التعدد الحزبي في الجزائر؛ وتأسيس مفوضيات عليا لحقوق الإنسان في مصر وقطر؛ وتبني مدونة جديدة للعائلة تصون حقوق المرأة في المغرب.

وتقول الدكتورة ريما خلف الهنيدي، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة والمدير الإقليمي للمكتب الإقليمي لمكتب البلدان العربية في برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمشرف العام على تقارير التنمية الإنسانية:" ان المشهد بدأ يموج بحركة مستنيرة ترى ان لا محيد عن الانتقال إلى المجتمع الذي تتسيد فيه حقوق الإنسان، وتزدهر في ارجائه الحريات، وتتجذر فيه مفاهيم دولة الحق والقانون".

وتضيف ان العرب يتحركون الآن بثقة اكبر في اتجاهات جديدة، وثمة ادراك قوي بأن طريق التغيير لا رجعة فيه. تغيير يقوده الشارع العربي، لا تغيير وافد من الخارج.

وينوه المؤلفون بالمبادرات الشجاعة لجماعات المجتمع المدني التي صدرت الدعوات للاصلاح، أو نظمت (العرائض) والاحتجاجات السلمية المساندة لها، واعربت عن الضيق من قسوة الرد الرسمي عليها.

ويعرب التقرير عن الأمل في ان تعمل الحكومات العربية يداً بيد مع دعاة الإصلاح السلمي، لأن ذلك يمثل الحل الامثل للتقدم الحقيقي نحو مستقبل أكثر استقرارا.

بيد ان معدلات التقدم العامة، كما يشير التقرير، مازالت محدودة ومخيبة للأمل.

ويؤكد المؤلفون ان "ثمة بدايات اصلاح في أكثر من مجال من تلك التي يدعو لها التقرير الثالث، ولكنها مازالت جنينية ومتناثرة. ولا مراء في ان بعض الإصلاحات حقيقية وواعدة، إلا أنها لا ترقى في مجملها لمستوى القضاء على مناخ كبت الحرية المستقر". ويعرب كاتبو التقرير عن الخشية من "ان يبقى بعض هذه الإصلاحات معالجة سطحية تؤجل الإصلاح في الجذور، خاصة في منظور ضمان الحرية والحكم الصالح".

وانطلاقا من نتائج استطلاع مكثف للرأي العام في خمسة بلدان عربية، يكشف التقرير عن اجماع عريض في الاوساط التي شملها المسح على ضرورة ان تتصدى الحكومات للفساد السائد، وتفتح قنوات الآليات السياسية فيها، وتوفر المزيد من الحريات الشخصية والسياسية لجميع المواطنين.

دولة الثقب الأسود

يرى واضعو تقرير التنمية الإنسانية العربية ان تمركز السلطة في أيدي الجهاز التنفيذي، سواء اكان نظاما ملكيا، أم ديكتاتورية عسكرية، أم رئاسيا مدنيا من دون منافسة، قد خلق ما يشبه "الثقب الأسود" في قلب الحياة السياسية العربية في المنطقة.

ويرى هؤلاء ان "الدولة العربية الحديثة، بالمعنى السياسي، تقارب الظاهرة الفلكية المعروفة لنجوم منطفئة تتكور على نفسها وتتحول إلى حقل جاذبية جبار لا يستطيع حتى الضوء ان ينفذ من اساره. وعلى غرار الثقب الأسود، يتكور هذا الجهاز بدوره على نفسه ويضيق، ويتداعى بالتالي الفضاء المحدود المتاح للحركة حوله حتى يكاد يتلاشى".

كما تحول السلطة التنفيذية في "دول الثقوب السود" هذه بين القضاء وحماية حقوق المواطنين.

"وعندما يحدث التناقض بين توجهات النظام السياسي المتحررة من الضوابط القانونية وبين القضاء المدعى باستقلاله في الدستور والقانون، فسرعان ما تعصف السلطة السياسية العربية باستقلال القضاء من دون تردد".

ويضيف التقرير ان الفساد، الذي تجذر وتمأسس في الحكم وقطاع الاعمال في المنطقة، يعزز بدوره ظاهرة "الثقب الأسود". وكذلك تفعل "المحسوبية" مهما تعددت مسمياتها؛ فهي تنفي روح السلبية والطاعة والخنوع للسلطة، مع عدم التسامح تجاه الرأي المخالف.

ويذهب واضعو التقرير إلى ما هو ابعد من ذلك: "ان الدول العربية لم تف بعد بطموحات الشعب العربي في النماء والأمن والتحرر بمعايير القرن الحادي والعشرين، وان قامت فروق بين بلد عربي وآخر في هذا المضمار. بل هناك ما يشبه الاجماع على وجود خلل كبير في الأوضاع العربية، وعلى ان المجال السياسي، تحديدا، هو موطن هذا الخلل ومحوره".

ويشدد مؤلفو تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث على انه لم يعد من الممكن الحفاظ على الوضع الراهن. وإذا لم يبادر العرب انفسهم باتخاذ خطوات فعلية لاحداث التغيير، فان القوى العالمية هي التي ستقتحم الساحة وتدير عملية التغيير من الخارج. وعلى الرغم من ذلك، فان الاضافة أو التداخل بين المبادرات الداخلية والخارجية قد تيسر سبل التعاون النافع بينها إذا ما توافرت عدة شروط منها:

❖احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، مع وضع حد لـ "المعايير المزدوجة" التي يرى المؤلفون أنها هيمنت على السياسات الغربية تجاه العالم العربي.

❖القبول بحق العرب في ان يضعوا الاطار لرؤيتهم للحرية والحكم الصالح.

لالتزام بنتائج المسارات الديمقراطية التي تعكس ارادة الشعب.

❖الاقرار بحق جميع القوى المجتمعية في التنظيم والتنافس طالما أنها لا تلجأ للعنف أو تخل بالمسيرة الديمقراطية.

❖المصادقة على العلاقة بين المصلحين العرب ومسانديهم الدوليين بوصفها علاقة شراكة لا وصاية.

العنف ضد المدنيين: الإرهاب والاحتلال

يرى التقرير ان ممارسات الاحتلال اضرت بالنضال من اجل الحرية والحكم الصالح حيث اتاحت لانظمة الحكم العربية استمرار التذرع بالخطر الداهم الآتي من الخارج لتعطيل الإصلاح الديمقراطي أو تأجيله.

"ومن ناحية أخرى، فان ممارسات الاحتلال تحرج قوى الإصلاح العربية ذاتها، حيث تملي اولوية لمقاومة الاحتلال على جدول الاعمال الوطني، مضيقة من حيز العمل الاصلاحي الديمقراطي. كما أنها تفسح المجال لظهور قوى متطرفة لا تتورع عن الجنوح للعنف، تقوى بمقاومتها للاحتلال بأساليبه ذاتها، ولكنها تضيق في الوقت نفسه من فرصة الحرية في المجال العام في الوطن العربي، وتضعف من مبادرات الإصلاح الوليدة".

يؤكد واضعو تقرير التنمية الإنسانية العربية ان ازهاق ارواح المدنيين الأبرياء امر مرفوض يثير بالغ الاسف. "وتنتهك الحق بالحياة أيضا جماعات متطرفة من خلال التصفيات الجسدية والتفجيرات وتسويغ العنف، كما ان المواجهات المسلحة التي تدور بين السلطات الأمنية والجماعات المسلحة تؤدي إلى وقوع ضحايا بين المدنيين تفوق نسبتها بينهم نسبتها بين المتقاتلين". وما زال الاحتلال الأجنبي، ولا سيما الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية، يواصل انتهاكه لحريات الفلسطينيين الفردية والجماعية عن طريق الاغتيالات، والغارات على الاحياء المزدحمة بالسكان، والاعتقالات العشوائية، وتدمير المنازل، والاغلاقات المتكررة. وقد اسفر تدمير الاسرائيليين للمساكن بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ عن تشريد نحو ٢٤,٠٠٠ فلسطيني في قطاع غزة. وعلى مدى سنة واحدة بين شهري مايو/ ايار ٢٠٠٣ ويونيو/ حزيران ٢٠٠٤، سقط في الصراع الاسرائيلي الفلسطيني ٧٦٨ فلسطينيا (٢٣٪ منهم من الاطفال) و ١٨٩ اسرائيليا (٩ منهم من الاطفال). ونجمت اغلب الاصابات بين الفلسطينيين عن هجمات شنتها قوات الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية (غزة)، بينما قتل اغلب الاسرائيليين عندما فجر فلسطينيون انفسهم في مواقع مزدحمة داخل اسرائيل وغني عن البيان، كما يؤكد واضعو التقرير انه "لا يمكن الموافقة او القبول بهدر الحياة البريئة".

ويوجه مؤلفو التقارير ادانة خاصة لاعتداءات الجماعات المسلحة ضد المدنيين غير المقاتلين في العراق، وكذلك الاصابات التي تلحقها في اوساط المدنيين قوات الاحتلال التي تقودها اميركا، وهي القوات التي يتهمها التقرير بالاخفاق في تأدية الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة جنيف بتوفير الامن للمواطنين العراقيين. ويؤكد التقرير ان السلطات التي تتزعمها اميركا، بعد ان فككت الدولة العراقية القديمة، لم تحقق الا اقل القليل لبناء دولة جديدة.

"ان الاحتلال نفي للحرية ولحق تقرير المصير، وهو بالتالي عقبة في سبيل التنمية". ويضيف تقرير التنمية الانسانية العربية الثالث ان ممارسات قوانين الاحتلال، ولا سيما في فلسطين قد انضبت الطاقات النضالية الساعية الى تحقيق الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية على اكثر من وجه. فقد قدمت للانظمة العربية ذريعة لارجاء العملية الديمقراطية او التسويف فيها، عن طريق الاستشهاد بالتهديدات الخارجية، وارغمت المصلحين العرب على التركيز على مقاومة الاحتلال، وتضييق الفضاء المتاح للاصلاحات الديمقراطية. كما ان هذه الممارسات شددت من شوكة الجماعات المتطرفة حتى ضاهت قوى الاحتلال عنفا، مما زاد في تقليص الفرص لتحقيق مساحة اوسع للحرية في المجال العربي العام، واسهمت في خنق مبادرات الاصلاح الطالعة".

غبار من "الحرب على الارهاب"

يعتقد مؤلفو تقرير التنمية الانسانية العربية الثالث ان الارهاب هو من اخطر مخاطر هذا العصر، فيما يؤكدون على حقوق الحكومات ومسؤولياتها لاتخاذ اشد الاجراءات لضمان حقوق مواطنيها. كما يشجبون الهجمات الارهابية عام ٢٠٠٤ ضد الاهداف المدنية في مراكش، والعربية السعودية، وتركيا، واسبانيا.

فهذه الاعمال، في نظرهم، جرائم تمثل انتهاكا صارخا وعشوائيا لحقوق الانسان الضحايا، بما فيها الحقوق الاساسية الجوهرية مثل حق الحياة وحق الصحة الجسدية والنفسية. وتترك هذه الاعمال غير المقبولة اثارها على الاطفال، والنساء والشيوخ الابرياء بمختلف المعايير الانسانية الكريمة وبشتى المبادئ الدينية. على ان واضعي التقرير يلاحظون ان "الحرب على الارهاب" تمثل تهديدا للحريات المدنية والاصلاح في المنطقة العربية وما وراءها. فقد اكد زعماء الغرب مساندتهم للحرية والديمقراطية باعتبارهما الحل الامثل على المدى البعيد لقضية الارهاب، وسعى كثيرون منهم الى التشدد في تشريعاتهم الامنية. وكان من النتائج الجانبية المؤسفة التي حدثت في بعض الدول "أن غدا العرب، بصورة متزايدة، ضحايا للتنميط، ويخضعون للمضايقة بدرجات لا تناسب فيها، او يتعرضون للحبس دونما سبب بموجب تقييدات جديدة".

وفي الوقت نفسه، تذرعت حكومات عدة في العالم العربي بتخوفها من الارهاب لتبرز فرض المزيد من القيود المتشددة على مواطنيها. "وتشهد المنطقة منذ بدء الحملة الدولية لمكافحة الارهاب ارقاما غير مسبوقة في الاعتقالات، وتنتهك الضمانات القانونية للمجردين من حريتهم، ويتعرض كثير منهم لتعذيب وسوء المعاملة، ولا يكفل لهم حتى ضمان سلامتهم الشخصية في السجون هي من المآسي التي لاتزال تؤرق العديد من المواطنين في الدول العربية كافة. كما تهدر ضمانات المحاكمة العادلة في العديد من البلدان العربية، من خلال احالة المدنيين الى القضاء العسكري، واستخدام اشكال القضاء الاستثنائي المتعددة مثل محاكم الطوارئ، ومحاكم امن الدولة والمحاكم الخاصة والمحاكم العرفية."

الحرية: اجندة التغيير

يشدد واضعو تقرير التنمية الانسانية العربية على العديد من القيود المفروضة على الحقوق الديمقراطية في المنطقة، ومن بينها:

القيود على حرية التعبير: تفرض احدى عشرة دولة عربية رقابة مسبقة على الصحف سواء قبيل النشر او بعده. كما يفرض القانون قيودا على نشر الصحف الا بعد الحصول على ترخيص يمكن للسلطة الادارية او التنفيذية ان تسحبه او تهدد بسحبه للحيلولة من دون تجاوز الصحيفة للخطوط المحظورة لحرية التعبير. ولا يرد في النص حق الصحفي في الحصول على المعلومات والاخبار، الا في تشريعات خمس دول عربية هي الجزائر، ومصر، والاردن، والسودان، واليمن.

حالات الطوارئ: اصبحت حالة الطوارئ دائمة مستمرة، من دون وجود ما يستدعيها من اخطار، وتحول الاستثناء الى قاعدة (كما هي الحال في مصر، والسودان، وليبيا). ومن شأن قوانين الطوارئ ان تجرد المواطن من كثير من حقوقه الدستورية مثل حرمة المسكن، والحرية الشخصية، وحرية الرأي، والتعبير والصحافة، وسرية المراسلات، والحق في التجمع، والحق في الاجتماع."

يؤكد مؤلفو التقرير على ان مفهومهم للحرية لا يشتمل على الحريات المدنية والسياسية فحسب (أي التحرر من القمع بصورة عامة) بل يغطي تحرير الفرد من جميع العوامل التي لا تنسجم ومفهوم الكرامة الانسانية مثل الجوع والمرض، والجهل، والفقر، والخوف.

ولاشك ان موطن العلة في اخفاق الديمقراطية في العديد من الدول العربية لا يرجع الى اصول ثقافية، بل انه، كما يرى التقرير، يعود الى التباين في البنى السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية التي عملت على قمع القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة القادرة على استغلال ازمة الأنظمة التسلطية او الشمولية لصالحها، او إلغائها كليا. وأدى إقصاء هذه القوى الى انتزاع زخم الاندفاع من الحركة الديمقراطية.

ويحث المؤلفون زملاءهم من المثقفين والنشطاء العرب الى ان يتصدروا مسيرة الحرية والحكم الصالح. "ولعل العبء الاكبر في تحقيق هذا التحول يقع على عاتق النخب من مثقفين وناشطين سياسيين ومدنيين. والمطلوب منهم ان يشقوا لانفسهم وللامة طريقا وسطا بين الانصياع الغالب لسطوة اهل السلطة والثروة، وبين طريق اليأس والعنف الذي يجنح اليه كثير من الشباب الغاضب الذين سدت في اوجههم سبل التحرك السلمي الفعال".

الدساتير العربية: حرية على الورق

يعتقد واضعو تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٤ ان كثيرا من الحريات التي تمنحها الدساتير العربية سرعان ما تكبلها التشريعات التنظيمية المتشددة.

ويرى هؤلاء ان "الدساتير العربية تميل الى التشريع العادي لتنظيم الحقوق والحريات. غير ان التشريع العادي غالبا ما يجنح الى تقييد الحق، بل مصادرته احيانا، تحت ستار تنظيمه. وبهذا يفقد النص الدستوري على الحقوق والحريات، رغم قصوره احيانا، كثيرا من جدواه، ليتحول الى مجرد واجهة دستورية تتفاخر بها الدولة امام المجتمع الدولي، على الرغم من كونها لافتة فارغة من أي مضمون حقيقي".

حريات تمنح، حريات تقيد:

يورد التقرير عددا من المجالات التي تتناقض فيها الحمايات الدستورية مع الممارسة الفعلية، ومنها:

❖حرية الاجتماع: تنص اغلب الدساتير العربية على حرية الاجتماع، غير ان كثيرا من البلدان تحظر او تقيد ممارسة الحق في الاضراب، والتظاهر، او التجمع السلمي.

❖حرية الرأي والتعبير: تنص الدساتير على حرية الفكر والرأي والمعتقد. غير ان التشريعات العربية، العقابية منها وغير العقابية، تحفل بالنصوص التي تنظر الى النشر الصحفي والبث المسموع والمرئي وممارسة حرية التعبير عموما على انها انشطة خطرة تجدر احاطتها باسيجة قوية من المحظورات والقيود التي تفرض عليها جزاءات رادعة.

❖حرية الصحافة: يمكن في أية دولة عربية حظر حرية الصحافة او الانتقاص منها بترتيبات تتيح الرقابة قبل الطبع او بعده؛ ولا بد من ترخيص الصحف؛ ويكفل القانون للصحفيين حق الحصول على المعلومات في خمسة بلدان فقط هي: الجزائر، ومصر، والاردن، والسودان، واليمن.

❖حق تشكيل الاحزاب السياسية: يسمح من حيث المبدأ بتشكيل الاحزاب في اربع عشرة دولة عربية، على الرغم من ان القوانين تتشدد في اقامتها وتنظيم انشطتها. ويحظر تشكيل الاحزاب السياسية في ليبيا وفي دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت وعمان).

❖منظمات المجتمع المدني: من المتعذر انشاء المنظمات غير الحكومية، الا في المغرب ولبنان.

❖حق التقاضي الشرعي: تدعم الدساتير العربية استقلال القضاء وحرمته، الا ان السلطة التنفيذية تمارس وجودها الفعال المؤثر داخل اكثر الاجهزة القضائية، وبوسعها ان تلغي احكاما دستورية اخرى.

❖الحق في محاكمات عادلة: تنص اغلب الدساتير على ضمانات للمحاكمة العادلة في القوانين الجزائية واجراءات التقاضي، غير ان نشطاء حقوق الانسان كثيرا ما يقعون ضحايا في الفجوة القائمة بين هذه الضمانات المدونة على الورق، والواقع الذي تحكمه قوانين الطوارئ والمحاكم العسكرية والمحاكم الخاصة.

❖تأخير المحاكمة والحرمان منها: ادى الارتفاع الهائل في عدد القضايا المنظورة في المحاكم في بعض البلدان العربية الى تأخير المرافعات، وعدم اصدار الاحكام. مما يثير المخاوف من أن يلجأ المتقاضون المحبطون الى العنف واعمال الانتقام الفردية.

❖حقوق الانسان العالمية: يتضمن عدد من الدساتير العربية احكاما تخالف مبادئ حقوق الانسان العالمية بصورة مباشرة، عندما تحذف بعض هذه الحقوق والحريات بناء على اسس ايديولوجية او لاسباب دينية.

❖اساءة استخدام الشريعة: ان اعتبار الشريعة مصدرا من مصادر التشريع لا يمثل بحد ذاته انتهاكا لمبادئ حقوق الانسان. غير ان التقرير يحذر من توجيه الخطاب الى القاضي دون المشرع. "لان اعطاء السلطة التقديرية للقاضي في تأويل النص الشرعي والاختيار بين اقوال الفقهاء في المجال الجنائي ينطوي على مساس بالانضباط القانوني اللازم للشرعية الجنائية. ويشترط في ذلك كله الاستناد الى كليات الشريعة ومقاصدها وتفسيراتها التي تنحاز للحرية والعدل والمساواة، واغلاق الباب امام الحكام المستبدين لئلا يتخذوا من الشريعة غطاء لممارسة الاستبداد".

❖الانحياز الايديولجي الدستوري: تحظر بعض الدساتير الآراء او الانتماءات السياسية المخالفة، كما في سوريا، حيث يؤكد الدستور قيادة من حزب البعث للمجتمع والدولة، مما يعني عدم المشروعية الدستورية للتعددية السياسية.

❖حالات الطوارئ: من اخطر الانتهاكات لحقوق الانسان في العالم العربي سماح المشرعين العرب للسلطة التنفيذية بالافراط في اعلان حالة الطوارئ واساءة استخدام ضمانات الحقوق والحريات الفردية، حتى اصبح هذا الوضع ترتيبا دائما رغم زوال حالات الطوارئ التي استلزمت قيامه اول الامر.

الفساد الراسخ يعوق سبيل الاصلاح

يطالب تقرير التنمية الانسانية العربية الثالث ٢٠٠٤ بالتصدي للفساد واستئصاله من جذوره في البلدان العربية اذا ما اريد للمنطقة ان تقيم مؤسسات حرة وتطبق احكام القانون.

ويعتقد واضعو التقرير ان الفساد السياسي والاقتصادي هو من الشيوع في المنطقة بحيث تظهر مسوح اجريت عن الحرية في خمسة بلدان عربية ان نحو ٧٠٪ من المشاركين في الاستطلاع يرون ان "البلد يدار لمصلحة قلة من المصالح المتنفذة".

ويرى التقرير ان الفساد يتخذ اشكالا عدة، كبيرة وصغيرة. وفي (مسح الحرية)، "افادت غالبية من المجيبين بعلمها عن دفع رشوة او اللجوء لواسطة خلال العام السابق على وقت المسح"، اما للحصول على خدمات مشروعة يستحقونها، او لتحاشي عقوبة من جانب السلطات".

ومظاهر الفساد واضحة للمواطنين، وخاصة قطاع الاعمال منهم، "حيث يشكو هؤلاء من ان اهل الحكم يحتكرون المجالات الاقتصادية المهمة إما مباشرة او باعتبارهم "شركاء" لرجال الاعمال الناجحين. كما يتلقى المسؤولون وبطانتهم عمولات طائلة عن العقود التي تبرمها الشركات الاجنبية والمحلية مع الدولة، بما في ذلك صفقات التسليح".

ويؤكد التقرير ان الفساد مستشر في البلاد، وتقر الحكومات بذلك وتعترف، عن طريق الحملات الدورية لمكافحة الفساد.

دائرة مفرغة:

تقول ريما خلف الهنيدي، مساعد الامين العام للامم المتحدة، والمدير العام للمكتب الاقليمي للبلدان العربية في برنامج الامم المتحدة الانمائي: "ان كان المطالبون بالحرية والمناضلون من اجلها يمثلون الاغلبية من ابناء هذه الامة وبناتها، فان العاملين على وأدها اشد قوة، واعظم بأسا واكثر وسيلة. فهم لا يقتصرون على امتلاك اسباب القمع والتهميش والافقار، بل ان لهم المنابر، والقدرة على تجنيد من يخضعون النصوص للاهواء حماية لمصالح خاصة، ويلوون القواعد الفكرية من اجل النهي عن الحرية والتنظير لتغييبها".

ويخلص التقرير الى ان زعماء البلد، عندما يقبضون على زمام السلطة، يميلون الى استخدام الهيئات القضائية من اجل تصفية الخصوم والمنافسين او تطويعهم، او حتى تأديب الأعوان المتمردين. ويرتبط ذلك بما ا أصطلح على تسميته الفساد المسكوت عنه"، "حيث يسمح للأنصار المقربين باستغلال مناصبهم للاثراء غير المشروع، في حين يظل "تطبيق القانون" عليهم سلاحا مشهرا لضمان استمرار ولائهم الكامل".

ان من شأن التلاعب بالقانون، كما يشدد التقرير، ان يمهد السبل للفساد الاقتصادي، باعتباره النتيجة الطبيعية للفساد السياسي. ويكتسب مزورو نتائج الانتخابات كلا من أدوات التزييف والمغانم الشخصية لانفسهم على حد سواء.

الفساد: بين "البنيوي" و"المنهجي"

ان الفساد "البنيوي"، كما يقول كاتبو التقرير، هو واحد من مكونات السياسة المنهجية للدولة في العالم العربي. "وفي هذا النوع من الفساد، يعد استخدام المنصب العام واساءة استخدامه من الامور العادية، بل الضرورية في العرف العام السائد للنظام للمحافظة على استدامته. وذلك ما يميزه عن الفساد التقليدي الذي يمارسه مرتكبوه من وراء ظهر الدولة خشية الوقوع تحت طائلة القانون".

ويعرب واضعو التقرير عن اعتقادهم بأن "الفساد البنيوي" هو واحد من اكبر معوقات الاصلاح، حيث انه يستخدم بطريقة منهجية لتقويض النشاطين السياسي والمدني، وخلق طبقات ذات مصالح محددة في الواقع الراهن. "ونجد ان القانون والعرف في بعض الدول يجعلان الارض والثروات الطبيعية ملكا للحاكم، ولا يميزان بين الصفة الخاصة والعامة للحاكم على هذا المستوى، بينما تصبح الملكية الخاصة للمواطن العادي منحة من للحاكم. وفي مثل هذا الوضع يصعب الحديث عن الفساد على مستوى الحكم، لأن الحاكم مهما فعل يكون قد تصرف في ما يملك".

وقد اسهم الاعتماد على مبيعات النفط في شيوع الفساد في كثير من الدول. وفي معرض الحديث عن البلدان النفطية، "يتاح للحكم في نمط انتاج الريع ان يلعب دور المانح، السخي احيانا، الذي لا يطلب مقابلا في صورة ضرائب او رسوم. ويحق لهذا المانح. المانع من ثم، توقع الولاء، في ظل ذهنية العصبية، من رعاياه". وهذه الانظمة تديم نفسها في السلطة من خلال تمويل أدوات القمع المنظم ووسائل الاعلام".

ويؤكد تقرير التنمية الانسانية العربية ان الفساد لن يستأصل. "واذا كانت معالجة الفساد تحتاج الى اجراءات تشمل، فيما تشمل، اصلاح الاوضاع الاقتصادية وتفعيل القانون وآليات المحاسبة، وضمان الشفافية في الحكم، فان الفساد البنيوي لا علاج له الا باصلاح جذري للبنية السياسية".

وتقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٤ هو الثالث في التقارير التي تضعها مجموعة من المفكرين والدارسين العرب المستقلين. وقد شددت التقارير الماضية، التي أثارت جولات من المناقشات الجادة، على ان العالم العربي يعاني ثلاثة من وجوه القصور والنقص الجوهرية في مجالات: حقوق المرأة، والمعرفة، والحرية والحكم. ويركز تقرير التنمية الانسانية العربي الثالث هذا على الحكم الديمقراطي والخطوات الضرورية لتحقيق الحرية.

❋تمركز السلطة في أيدي الجهاز التنفيذي حول الأنظمة العربية إلى ثقب اسود!

❋ممارسات الاحتلال اضرت بالنضال من اجل الحرية والحكم الصالح

❋الاعمال الإرهابية تمثل انتهاكا صارخا لحقوق الناس

❋الدساتير العربية: حرية على الورق!